

الاطفال الاكثر ضعفا داخل مؤسسات الرعاية في الاردن

مقدمة :

يتوفر في الاردن العديد من مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومنها : مراكز الايواء و الرعاية الخاصة بالأطفال الاكثر ضعفا سواء أكانوا من فئة الاطفال فاقدى السند الاسري أو الاطفال ضحايا العنف الاسري أو الاطفال في نزاع مع القانون أو الاطفال المتسولين أو الاطفال من ذوي الاعاقة وهي مراكز أما حكومية أو أهلية تطوعية .

إن الهدف الاساسي من انشاء هذه المؤسسات الرعائية هو اعادة تأهيل واندماج منتفعيها في وسطهم الطبيعي و حمايتهم من التعرض لأي أذى و تسوية سلوكهم و تنشئتهم و توفير بيئة أسرية آمنة لهم في حال كانوا فاقدين لها أو مساعدتهم على التغلب على آثار العنف و آثار التعرض لها . و بالنظر الى الدور المنوط بقطاع الرعاية الاجتماعية في الاردن و حساسية و صعوبة طبيعة الخدمات التي تقدمها مؤسسات الرعاية ، فإنه لا بد من وجود معايير اعتماد و ضبط جودة من شأنها أن تساهم في تطوير الخدمات المقدمة وفقاً للمعايير الدولية و ضمن أدنى حد مقبول و متوافق مع الامكانيات المتاحة و حدث وأن قام جلالة الملك " عبد الله الثاني " في تاريخ 2012/5/13 بزيارة مفاجئة لأحد مراكز رعاية الاشخاص ذوي الاعاقة إثر نشر وسائل الاعلام تقارير عن حالات العنف الموجهة نحو المقيمين في هذه المراكز و على ضوء ذلك طلب الملك بتشكيل لجنة تحقيق و تقييم لعمل هذه المراكز ، و بصفتي محامية وخبيرة في مجال حقوق الانسان كنت أحد أعضاء هذه اللجنة.

وقد خلصت اللجنة الى ان أوجه القصور المختلفة تعود لأكثر من سبب و أكثر من عامل و اعل من أبرزها :

1. غياب المنظور الاستراتيجي الشامل في مقاربة قضايا مشاكل الرعاية الاجتماعية .
2. قصور التشريع و تقادم بعض القوانين و الانظمة و التعليمات و عدم مواقتها لروح العصر و التطور السريع في هذا المجال.
3. غياب التنسيق و التعاون بين الجهات الحكومية و الاهلية و التطوعية و اللجوء بدلا من ذلك الى التهرب من المسؤولية و القائها على الاخر و التحجج بنقص الموارد.
4. ضعف الكوادر المؤهلة اما في الادارة او الاشراف على المستوى المركزي في الوزارة و المكاتب التابعة لها في المحافظات و على مستوى دور الرعاية و ضعف الراتب لدى غالبية العاملين في الدور مقارنة بحساسية القطاع و ساعات العمل الطويلة.
5. ضعف قيم و أخلاقيات العمل ذات البعد الانساني عند عدد كبير من المشتغلين في القطاع.
6. ضعف أو غياب التأهيل و التدريب أثناء الخدمة لرفع كفاءات و مهارات العاملين في القطاع و لتعديل قيمهم و اتجاهاتهم و تجديد طلباتهم و بخاصة ان الاحتراق النفسي السريع هو من سمة العمل في هذا القطاع الحساس.

7. عدم كفاية الرقابة والتفتيش وتركيزه في الغالب على البيئة المادية للمراكز دون النظر الى مستوى البرامج المقدمة في التعليم والتدريب وبناء الشخصية وتعديل السلوك وبرامج الرعاية اللاحقة والإدماج.
8. غياب الاليات المناسبة للتعرف على حاجات وآراء المنتفعين في الخدمات المقدمة لهم وعدم اشراكهم في تخطيط وتنفيذ البرامج.
9. ضعف برامج التعليم النظامي والتدريب المهني في هذه المراكز وكذلك ضعف برامج الرعاية اللاحقة والادماج.
10. النقص الفادح في برامج الارشاد النفسي والتوعية وبناء الشخصية وتعديل السلوك وطغيان الجانب الرعائي وغياب البعد التنموي القائم على دراسة توجهات الاطفال والمراهقين و الجانحين والفتيات في مراكز الرعاية.
11. ضعف البنية المادية لعدد كبير من المراكز وعدم توافرها على بعض المرافق والخدمات الاساسية مما قدرتها على تقديم خدماتها بشكل ملائم .
12. نقل المنتفعين وتحولهم من دار الى اخرى بدون وجود معايير واضحة ومحددة وبدون دراسة اجتماعية وأحياناً كأجراء عقابي ومنها تحويل الاطفال الذين يعانون من التفكك الاسري الى دور رعاية لا يتوفر فيها أخصائيو اجتماعيون مما يؤدي الى تقطع دراستهم أحياناً وعدم قدرتهم على التأقلم مع بيئاتهم الجديدة.
- ومن خلال ما خبرته ميزان ورصدته اثناء زيارتها لمراكز الرعاية الاجتماعية تبلور لها وبوضوح التالي:-
- 1- ان مؤسسات المجتمع المدني تتحمل جزء من هذه المسؤولية الاجتماعية حيث وجدت اللجنة الملكية ان القطاع الاهلي التطوعي الاردني في الغالب يقوم بعمل جليل في مجال الرعاية الاجتماعية وان الخدمات التي يقدمها في عدد من هذه المراكز أفضل من خدمات أي قطاع آخر.
- 2- أن التعليمات الخاصة بترخيص هذه المراكز تركز بشكل اساسي على البيئة المادية لهذه المؤسسات وتغفل بصورة كبيرة شكل ونوعية البرامج من ناحية ومن ناحية أخرى تغفل وضع معايير وأسس وطريقة تقديمها لخدماتها والتي غالباً تقوم على أساس العطف و الاحسان، وليس وفقاً لمنهج قائم على حقوق الانسان مع هذه الفئات.
- ان ما سبق ذكره هو ما حفز ميزان لتوسيع وتطوير الخدمات التي تقدمها لدى مراكز الرعاية الاجتماعية وعدم الاكتفاء بما يحول لنا من حالات لمساعدتها أو بما يصلنا من شكاوى فريده لذا قمنا بتقديم مقترح هذا المشروع لغايات تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأطفال ، ونلخص اهدافنا التي نتطلع الى تحقيقها من خلال هذا المشروع بالتالي:-

الهدف العام:

توفير الرعاية اللازمة للفئات المستضعفة والمهمشة وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأطفال التي فرضتها المواثيق الدولية لحقوق الانسان والتي صادق عليها الاردن. ويمكننا تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف التالية :-

- 1- ايجاد معايير داخل مراكز الرعاية الاجتماعية لتحسين خدماتها والتطور يمكن استخلاصها وتطويرها من المعايير الدولية لحقوق الانسان والمعايير العالمية المستخدمة في قطاعات الرعاية المماثلة.
2. ايجاد آلية مستقلة يباث بها مهمة تطوير هذه المعايير والإشراف والرقابة على تلك المراكز.
3. توفير برامج متخصصة تهدف الى رفع سوية وكفاءة العاملين في هذه المراكز وتعريفهم بهذه المعايير وطرق تنفيذها.
4. تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الطفل وتقديم المساعدة والمتابعة القانونية لهم على المستوى الرسمي وعدم اقتصاره على ما يقدمه القطاع المدني.
5. تسريع إقرار القوانين ذات العلاقة بالفئات المستهدفة من الاطفال الاكثر ضعفاً.

وهذه كانت من الدوافع التي زادت الحماس والرغبة لدى ميزان للوصول الى الاطفال الاكثر ضعفا وتوفير المساعدة القانونية لهم ، وهذا يعني زيادة في قدرة ميزان لدى عملها مع المؤسسات وخلق شراكات مهمة وفاعلة ومنها :

- 1) جمعية قرى الاطفال في الأردن هي منظمة خاصة غير حكومية مستقلة تم تأسيسها عام 1984 (SOS) تقدم خدماتها لأطفال الاردن المحرومين من أهاليهم في ثلاث قرى في عمان والعقبة واربد وسبعة بيوت شباب على أساس نهج الاسرة طويلة الرعاية، وتقوم ميزان ومن خلال تنفيذها لمشروع منارة بالتعاون مع جمعية قرى الاطفال إضافة الى متابعتها وتقديمها المساعدة القانونية لأطفال وفتيات من هذه القرى وعلى سبيل المثال :فتاة في بداية العشرينات متزوجة لديها طفلين نشأت في قرى الاطفال تتعرض للضرب والاستغلال الجنسي من قبل زوجها طلبت مساعدتنا وقمنا بالتوكل عنها في دعاوي لها لدى المحاكم المختصة مثل : (حضانة أطفال، ونفقات وطلاق) ، إضافة الى متابعتها لتأمينها و أطفالها في مكان آمن . هذا ولميزان علاقات جيدة مع العديد من أمهات قرى الاطفال وعادة ما يطلبن مساعدة أطفالهن وأبنائهن . مثل طلب أم احدى شباب قرى الاطفال بمساعدة أحد أبنائها وهو مسجون بتهمة الخطف وقامت ميزان بمساعدته وإطلاق صراحة وما زالت قضيته منظورة لدى المحكمة المختصة .

ت- 065665724

email: soshor@nets.com

(2) مكتب شكاوي المرأة / اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.

اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة واحدة من أوائل اللجان الشبه رسمية التي تأسست لتعزيز قضايا المرأة وترأس اللجنة الاميرة بسمة بنت طلال ، وفي اطار مهامها تم تأسيس مكتب شكاوي المرأة وذلك لاستقبال الشكاوي المتعلقة بحالات العنف والتمييز ضد المرأة ، وهناك شراكة تعاون مابين ميزان واللجنة وذلك بموجب مذكرة تفاهم مبرمة حيث بموجبها تقوم اللجنة بتحويل الفتيات والنساء الى ميزان لمساعدتهن قانونياً.

JNCW Complaints office

Tle: 5520395/080022955

Fax: 5536768

www.women

(3) مؤسسة نهر الاردن : هي مؤسسة اردنية غير حكومية وترأسها جلالة الملكة رانيا العبد الله وغير ربحية تأسست عام 1995 بهدف إشراك الاردنيين وتمكينهم من تنمية قدراتهم الاقتصادية بأنفسهم والتغلب على العقبات الاجتماعية وخاصة العنف ضد الاطفال ، وهناك تعاون ما بين المؤسسة وميزان منذ سنوات وذلك بناءً على اتفاقية موقعة ما بين الطرفين وذلك لتقديم الاستشارات والمساعدة القانونية لمحاجيها ، مؤسسة نهر الاردن / برنامج حماية الطفل من الاساءة.

ت- 064924962

(4) المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين:

انشأ المجلس عام 2007 وهو مؤسسة عامة مستقلة يرأسه الامير رعد بن زيد ويعتبر المظلة المؤسسية والقانونية للأشخاص ذوي الاعاقة في الاردن ، ويقوم عمل المجلس على منهجية العمل التشاركي في وضع خطط للتوعية ومتابعة تنفيذ بنود الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الاعاقة واقتراح تعديل التشريعات وإنشاء قواعد البيانات ودعم تكلفة الخدمات ورصد وتقييم اداء مقدمي الخدمات .

ت: 065538610

الانشطة :

1- الانشطة الموجهة للمنتفعين (الاطفال الكثر ضعفاً) :

- منهجية جمع البيانات بقيادة الاطفال : وهذه المنهجية تتمحور حول فهم الحياة اليومية والاحتياجات الخاصة بالأطفال (يوم دراسي عادي و يوم عطلة عادي) ، وينفذ هذا المشروع على عدة مراحل تأخذ على أقل تقدير ما يقارب الستة أشهر ، ويتخلل هذه المدة خمس دورات تدريبية حيث يكون هناك دورة تدريبية تسبق كل مرحلة من المراحل لتدريب الباحثين الصغار على كيفية تنفيذها.

-ورشات الانيميشن (توعية باتفاقية حقوق الطفل) : حيث يتم تدريب الاطفال خلالها على اتفاقية حقوق الطفل من خلال فيلم رسوم متحركة يقوم الاطفال أنفسهم بأعداده على أن يتم نشر ما ينتجه الاطفال من أفلام إعلامياً وتوزيعها لكافة المؤسسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة مثل وزارة التربية والتعليم ، المجلس الاعلى للشباب.

2- الأنشطة الموجهة للموظفين والاداريين :

-تدريب متخصص للأخصائين النفسيين والاجتماعيين والمشرفين في دور الرعاية على المعايير الدولية وأسس تقديم الخدمات لهذه الفئة وفقاً لحقوق الانسان ، ويصنف التدريب هنا الى النوعين:

1. التدريب خارج مؤسسات الرعاية الاجتماعية على المعايير الدولية وفقاً لمنهج حقوق الانسان.

2. التدريب خارج مؤسسات الرعاية الاجتماعية لموائمة التدريب مع التسهيلات المتوفرة لدى المركز ، لتجاوز السلبيات والثغرات والتي تعتبر إمتهان لحقوق الانسان.

3. الانشطة الموجهة للمهتمين (المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني التي لها علاقة وإرتباط بمراكز الرعاية الاجتماعية) ممثلة ب:

-وزارة الصحة .

- وزارة التربية.

-نقابة المحامين.

- وزارة العدل ممثلة بالقضاة و المدعيين العاميين.

- المجلس الاعلى للشباب .

- الجامعات (الرسمية و الأهلية) .

4. تدريب وتعزيز قدرة المحامين لتطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الطفل ومناهضة التعذيب وغيرها من الاتفاقيات الدولية .

5. تدريب فريق يضم (العاملين في القانون "المحامين والمدعين العامين و القضاة" ، والاطباء والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والإعلاميين) لرصد وتوثيق حالات انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة ضد هذه الفئة أو غيرها من التجاوزات التي قد تتعرض لها .

6. توعية أهالي وذوي الاطفال الأكثر ضعفاً والمتطوعين العاملين مع هذه الفئة والمجتمع المحلي.

7. تأسيس نواة لإذاعة خاصة بالأطفال الاكثر ضعفا على أن يكون مشغليها وما يتم نشره من برامج من إنتاج هذه الفئة نفسها.